الأهرام

المصدر: الحياة

التاريخ: ١٠ اكتوبر ١٩٩٥

## تعليقاً على التوقيع الاسرائيلي ـ الفلسطيني

# اتفاق على التمييز العنصري

اقبال احمد *

■ «التوقيع على اتفاق تاريخي للحكم الذاتي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية». كان هذا العنوان الرئيسي الذي تصدر صحيفة باكستانية الجمعة الماضي. وكانت الصحيفة الصادرة باللغة الانكليزية تكتفي بترديد ما قاله بيل كلينتون الذي رأس حفل التوقيع على اخر اتفاق اسرائيلي - فلسطيني. وحضر الحفل كشاهدين على مراسم التوقيع في المكتب البيضاوي الزعيمان العربيان الرئيس المصري حسني مبارك والعاهل الاردني الملك حسين. ووصف ياسر عرفات، الذي بدا مغلوبا على امره، «عملية السلام» بانها «غير قابلة للارتداد» وادعى ان هذا الاتفاق «سيقود بالتاكيد الى دولة فلسطينية». والملفت للانتباه ان البلاغ الصحافي للبيت الابيض اهمل هذه العبارة الاخيرة.

وفي نيويورك وصف ادوار سعيد، المفكر المرموق الذي كانت وسائل الاعلام الغربية تعتبره حتى وقت قريب «فلسطينيا معتدلا»، هذا الاتفاق بانه «اطار غير ملائم الى حد يبعث على السخرية وغير عادل بشكل واضح» ولا يمكن الاّ ان يؤدي الى عدم المساواة والمعاناة والعنف. والفجوة الهائلة بين الموقفين الرسمي والفكري يملؤها اناس يعانون الاما مبرحة، في المنفى وتحت الاحتلال، ولا يزالون عرضة للتشريد والسلب والاستيطان. وفي الضفة الغربية المحتلة استقبل شبان فلسطينيون الاتفاق بتعريض ارواحهم مرة اخرى الى الخطر مظهرين علامات التحدي، ورشقوا الجنود الاسرائيليين بالحجارة.

وتم التوصل الى هذا «المعلم» الاخير على الطريق الى السلام، حسب تعبير كلينتون، بعد سنتين واسبوعين على توقيع اعلان المبادىء الاسرائيلي - الفلسطيني، في البيت الابيض ايضا، الذي حدد شروط تمتع غزة بالحكم الذاتي تحت سلطة منظمة التحرير ويعتبر الاطار للاتفاقات بين اسرائيل والمنظمة. ولا تزال بنود هذا الاتفاق سرية، لكن نقاطه الاساسية معروفة هكذا: ستمدد سلطة الحكم الذاتي الموقتة الفلسطينية الى سبع بلدات في الضفة الغربية. وستكون للسلطة الفلسطينية رئيس تنفيذي ومجلس اشتراعي وقوة امنية. وتتضمن صلاحياتها كما هو مثبت في الاتفاق فرض الضرائب على السكان العرب وتنظيم شؤون الامن والقضاء وتوفير الخدمات البلدية لهم وتزويدهم باذونات السفر وتنظيم التجارة العربية والاحتفاظ باحتياطي عملات اجنبية، وفي مجالات محددة يمكن ان تدخل في اتفاقات دولية.

والصلاحيات الممنوحة للسلطة الفلسطينية مقيدة - التفاصيل لا تزال غير معروفة - سواء بواسطة الاتفاق او عبر استمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي للضفة الغربية. ويقضي الاتفاق باقامة صلات واسعة تكفل اخضاع المؤسسات الفلسطينية لنظيراتها الاسرائيلية. وتتضمن هذه وجود ارتباط متبادل على مدار الساعة بين مسؤولين فلسطينيين واسرائيل على المستويات الوطنية والاقليمية والمناطقية، والقيام بدوريات مشتركة في المناطق العربية واقامة مكاتب ارتباط مشتركة في المعابر الحدودية التي ستبقى تحت سيطرة اسرائيل. ورددت وسائل الاعلام المواقف الاميركية والاسرائيلية الرسمية فاعتبرت الاتفاق خطوة كبيرة في اتجاه الدولة الفلسطينية. لكن الاتفاق لا يتضمن ما يشجع على هذا الاستنتاج.

وستبقى حوالي ٢٠٠ مستوطنة يهودية في الضفة الغربية تحت حكم اسرائيل وحمايتها العسكرية. وكما في غزة، لن تمارس السلطة الفلسطينية اي سلطة على المستوطنين اليهود الذين يزيد عددهم على ٣٢٠ الفا في الضفة الغربية. ونظرا لقيام ٤٥٠ من المتطرفين الصهاينة بفرض وجودهم بالقوة وسط ١٢٠ الف عربي من سكان الخليل، وهي احدى البلدات السبع التي يشملها الاتفاق، لن ينسحب الجيش الاسرائيلي منها وسيستمر في تامين احتلال هؤلاء المتطرفين لجزء من المسجد الابراهيمي.

وهل سيقيم الجيش الاسرائيلي نقاط تفتيش ونقاط سيطرة على مداخل ومخارج البلدات الواقعة تحت السلطة الفلسطينية، كما فعل في غزة؟

الاتفاق، حسب ما قيل لي، يلزم الصمت في شان هذه المسالة. ويبقى الامر بالتالي خاضعا لتقدير اسرائيل بما انها وحدها تمارس سلطات نهائية.

وتظل بقية الضفة الغربية محتلة من قبل اسرائيل التي تحتفظ وحدها بالمسؤولية عن الامن الخارجي الذي يعتبر احد الصفات المميزة للسيادة. وفي ابتكار سيبز بالتاكيد كل اوراق التين «التاريخية»، تملك السلطة الفلسطينية حق اقامة ٢٥ مركزا للشرطة في قرى عربية محددة بالاسم في الاتفاق. وستكون حركة اولئك الشرطة العرب خارج مراكزهم خاضعة لـ «التنسيق والتوثق» من قبل اسرائيل. اخيرا، يلفت الى ان القدس، اكبر واهم بلدة في الاراضي المحتلة، غير مشمولة بهذا الاتفاق «التاريخي». في القدس، تقوم الحكومة الاسرائيلية بتشديد الخناق لاخماد اخر انفاس الحياة العربية. وبعدما طوقت بثلاث طبقات من المستوطنات اليهودية، اصبحت القدس العربية الآن عرضة للاختراق المباشر. وافرغ قسرا من السكان العرب جزء كبير من المدينة بجوار الحرم الشريف، وكان يسمى «الحي اليهودي» قبل انشاء اسرائيل. وتستقر المؤسسات الدينية والعائلات اليهودية في هذا الحي حاليا. وانتقل الى بقية انحاء مركز القدس متطرفون يهود بينهم الجنرال ارييل شارون وهم يرفعون بشكل استفزازي اعلاما اسرائيلية فوق المنازل التي يقيمون فيها. وترغم المؤسسات الفلسطينية على مغادرة القدس، ويخنق الاقتصاد العربي بشكل منظم. وغادرت المدينة غالبية سكانها المسيحيين. ويضطر السكان المسلمون الذين يزدادون فقرا الى الرحيل بدافع اليأس. ولا تزال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الجامعة العربية ومنظمة الدول الاسلامية تطلقان اصوات احتجاج حول القدس. لكن الواقع ان المدينة المقدسة بالنسبة الى ثلاثة اديان سماوية هي الان حكر ديني على اسرائيل، ولن تتغير هذه الحقيقة ما لم يتحول الخطاب الدعاوي للجامعة العربية ومنظمة الدول الاسلامية الى سياسة مخططة وهادفة.

وتكمن ماساة العرب والمسلمين في ان قادتهم عارضوا في الماضي هذه الدولة الانعزالية بخطب دعاوية طنانة وفارغة، وهم الان يستسلمون لها بطريقة غبية ومذلة. والمفارقة ان المقاومة المنظمة الوحيدة لاجندة اسرائيل اليهودية الاصولية مصدرها حاليا حركة حماس والجهاد الاسلامي، وهما تنظيمان اسلاميان اصوليان. واذ يقاسي فلسطينيو الضفة الغربية الاحباط والمعاناة سيزداد التاييد الذي يلقاه التنظيمان كما حدث في غزة. وهنا يكمن مبعث خوف كبير في الولايات المتحدة ووسط حلفائها العرب.

ومن شان مضمون الاتفاقات بين منظمة التحرير واسرائيل ان يؤدي مع مرور الوقت الى تصاعد المقاومة الفلسطينية والعربية ضدها. فاتفاقات اوسلو/ القاهرة/ طابا تقود بمجموعها الى سلام يتماشى مع خطط اسرائيل القديمة الهادفة الى اقامة «جزر حكم ذاتي عربية في بحر يهودي» في «اسرائيل الكبرى». والحكم الذاتي الذي عرضوه منذ عهد انور السادات يسري على «الشعب وليس الارض» التي احتلوها. وكان هذا حلم الصهاينة الذين خططوا للاحتفاظ بالاراضي التي يطمعون بضمها من دون ان يرثوا عبء سكانها غير اليهود. وهم حاليا سائرون في تحقيق هذا الحلم برضا رئيس منظمة التحرير وتبريكات بعض الزعماء.

وستؤدي «عملية السلام» هذه الى قيام دولة فصل عنصري تكرسها اتفاقات دولية وتقام مؤسساتها بدعم من بعض الحكومات العربية لا يقل عما تقدمه القوى الغربية. وسيعيش في ارض تمارس عليها اسرائيل في الواقع حقوق السيادة صنفان من السكان - مواطنون هم من المستوطنين اليهود، وعرب سيخضعون للحكم بموجب ترتيب الحكم الذاتي. وستستقر المجموعتان في بلديات منفصلة وتجري مقاضاتهم في محاكم مختلفة ويذهب اطفالهم الى مدارس مختلفة، وستصوغ حياتهم قوى اقتصادية مختلفة. في الواقع، سيكون العرب واليهود في الاراضي المحتلة صنفان متميزان وغير متكافئين من البشر - يتمتع وجود احدهما بامتيازات بينما يبقى الاخر مهددا، ويتمتع احدهما بحقوق المواطنة بينما يعيش الاخر في منطقة غامضة بين الاحتلال والحكم الذاتي، ويعتمد احدهما على الاخر بشكل كبير وميئوس منه سياسيا واقتصاديا على السواء.

وتتميز اهداف اسرائيل التي تحظى بدعم سخي وثابت من قبل الولايات المتحدة واوروبا بانها انعزالية وطائفية وتقوم على افتراضات دينية اصولية. وليس بيل كلينتون سوى اخر الرؤساء الاميركيين الذين افرطوا في التحدث عن قيم التعددية والثقافة المتعددة والمساواة العرقية/ الدينية باعتبارها رسالتهم، والذين اعلنوا الحرب على التعصب الطائفي والبديل الاصولي، لينطلقوا بعد ذلك مباشرة الى دعم الاجندة الاصولية والانعزالية لاسرائيل بهدف مزيد من الاستيطان وتشريد الفلسطينيين وغيرهم من العرب. تساءل صديق كان عاني سنوات طويلة من التعذيب والسجن في الاراضي المحتلة: «هل انت متشائم في شان المستقبل الفلسطيني؟». قلت: نعم، لا ارى في المستقبل القريب سوى التشوهات على صعيد القيادة والمؤسسات، ومزيدا من المعاناة والمقاومة بالنسبة الى الشعب. وعلى المدى البعيد، سيضمن منطق المقاومة الفلسطينية والطموحات العربية والتعقيدات اليهودية الأ تدوم الترتيبات العنصرية والمجحفة التي ترتبت على المكائد الاسرائيلية والدعم الاميركي والتواطؤ الرسمي. في غضون ذلك، ستتصاعد الكلفة البشرية، وعسى الأ تفوق طاقة التحمل.

---

* كاتب وباحث باكستاني مقيم في واشنطن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية